مقدمة

يتضح من المراجع العربية لتاريخ مصر فى العصور الوسطى فى الحقبة ما بين القرنين الثانى عشر ومنتصف القرن السادس عشر الميلاديين أن ثمة علاقات مطردة بين مصر والبلاد الإفريقية، والتى شملت:

١ ـ الدول الإسلامية بشمالى إفريقية حيث قامت الدولة الحفصية فى تونس، والدولة الزيانية فى المغرب الأوسط فيما يعرف حاليًا بالجمهورية الجزائرية، والدولة المرينية فى المغرب الأقصى والتى تتركز فيما يعرف حاليًا بالمملكة المغربية.

٢ ـ الممالك الإسلامية بإقليم السودان الغربى، والمسماة إذ ذاك بدولة مالى وإقليم غانة ومملكة البرنو والكانم. وهى تغطى حاليًا دولة مالى وغانة وكوت دى ڤوار (ساحل العاج) وبعضًا من أراضى السنغال وتشاد.

٣ ـ مملكة النوبة وممالك السودان المسيحية والتى تمتد من بلاد النوبة فى مصر شمالاً إلى أواسط السودان جنوبًا.

٤ ـ مملكة الحبشة المسيحية، وهى دولة إثيوبيا حاليًا، وما كان يتبعها فى تلك الحقبة من الإمارات الإسلامية أو إمارات الطراز الإسلامى فيما يعرف حاليًا بالصومال وإرتريا.

وتركزت المعالجة لعلاقات مصر بتلك البلاد فى فترة العصور الوسطى المشار إليها، نظرًا لما تواتر من أخبار تلك العلاقات فى المصادر العربية الأولية وفى المصادر الأجنبية التى عنيت بتلك الحقبة. ويقع مركز الثقل فى المعالجة فى فترة

الدولة المملوكية فى مصر قبل أن تصبح ولاية عثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادى.

ومما يستحق التنويه هنا أن مسميات البلاد الإفريقية المعنية كانت تتراوح بين أسماء الممالك أو السلطنات أو الإمارات، أو المضافات إلى ممالك أو سلطنات أكبر. كذلك لم تكن لها حدود مستقرة وثابتة بالمعنى القانونى للدولة فى العصر الحديث، بل كانت تتداخل الحدود والسيادة فيما بينها؛ خاصة فى دول شمالى إفريقية. ثم إن ما تمت معالجته من تلك الدول لا يمثل استقصاء شاملاً للبلاد الإفريقية التى كانت لها علاقات مع مصر، وإنما اقتصر الأمر على أهم تلك البلاد، وما تواتر من أخبارها وعلاقاتها بمصر فى تلك الأزمنة مما يستحق التسجيل والتحليل.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والدول فى شمالى إفريقية سيطر مفهوم الزعامة فى العالم الإسلامى على مساحة كبيره من تلك العلاقات، وذلك بعد سقوط الخلافة العباسية فى بغداد على يد التتار عام ١٢٥٨م؛ فسعت كل من مصر - أيام الظاهر بيبرس - إلى إحياء الخلافة العباسية فى مصر، كما حاولت الدولة الحفصية فى تونس اتخاذ ألقاب الخلافة المتمثلة فى أمير المؤمنين وحامى الحرمين. وارتبطت بذلك مع مختلف تلك الدول مسألة شرعية الحكم والتنافس بين مختلف الأمراء والحكام على رموز الخلافة والشرعية.

وقامت تحالفات وانفضت تحالفات فى إطار الخلافة والشرعية بين مصر وتلك الدول، وانعكس ذلك كله فيما دار بينها من أشكال المراسلات وصياغاتها، وأنواع الهدايا وقيمها فى مجال التراسل والمهاداه. وتأثرت بذلك مسالك الحج والحجيج إلى بلاد الحجاز، ووفود اللاجئين السياسيين من المغرب إلى مصر، ومن مصر إلى المغرب. بيد أن مصر ظلت تتمتع بمقام متميز فى مجال العلم والعلماء والفقهاء، الذين كانوا يقصدون الأزهر طلبًا للعلم والتفقه. ومع ذلك فقد اتخذت مصر ودول شمالى إفريقية مواقف موحده، حين واجهت خطر العدو

المشترك من الغارات والحملات الصليبية، التى كانت تهدد كيانها جميعًا، كما حدث أثناء الحملة الصليبية الثامنة.

وتتميز تلك الحقبة من العلاقات بمجيء ابن خلدون إلى مصر وما لعبه من أدوار سياسية، وما قام به من تنقيح وإضافات فى مقدمته وفى تاريخه بصدد دول المشرق. كما شهدت مجيء ابن بطوطة وما سجله فى رحلته من أحوال مصر «أم البلاد وقرارة فرعون ذى الأوتاد». كذلك تشير العلاقات إلى ما جرى بين تلك البلاد من تبادل تجارى وتأثيرات فى مجال الفنون والصنائع.

وبالنسبة لعلاقات مصر مع الممالك والإمارات الإسلامية فى غربى السودان، فقد تركزت مع دولة مالى ومضافاتها من جماعات التكرور فى العلاقات التجارية ووفود الحجيج. وقد اتخذ سلاطين تلك البلاد من الحج وسيلة ذات هدفين؛ أحدهما تجارى سياسى للحصول على تبادل السلع بين البلدين واكتساب الشرعية من الخليفة العباسى فى مصر، فضلاً عن الهدف الدينى من أجل تيسير إقامة قوافل الحجاج فى مصر فى طريقهم إلى مكة.

ولقد كان لتبادل التجارة بين مصر وتلك البلاد أثر فى نشر الإسلام، كما كان لجهود دولة الموحدين وتجارهم أثر كبير فى نشر الإسلام بين تلك القبائل. كذلك استقرت جماعات من تلك البلاد فى مصر، فمنهم من تصوف واشتغل بالعلم فى الأزهر، أو أقبل على سقيا الماء، أو أصبح من ضاربى الرمل. ومنهم من أثرى وأصبح من كبار التجار بين مصر وبلادهم.

وتتخذ علاقة مصر بالنوبة والسودان توجها بين الدولة المملوكية الإسلامية ودول النوبة والسودان المسيحية التى ظلت على دينها، برغم قيام الدول الإسلامية فى مصر وانتشار الإسلام بين ربوعها. بيد أن مصر الإسلامية كانت حريصة على ألا تتهدد حدودها الجنوبية من ممالك النوبة والسودان.

وقد استقرت العلاقات بين الجانبين على أساس ما عرف باتفاق «البقط» الذى تعهد فيه كل طرف بتقديم ما تم التعهد به للطرف الآخر سنويًا، وأن تمتنع الغارات

والحملات الحربية على الحدود الجنوبية لمصر. بيد أن دفع تعهدات «البقط» قد تعرض لحالات كثيرة من الإخلال، مما أدى إلى حروب متعددة بين ملوك النوبة وسلاطين مصر.

وللنوبة صلة أخرى بمصر تتعلق بالكنيسة النوبية اليعقوبية التى كانت تابعة لبطريرك الكرازة بالإسكندرية يشملها برعايته الدينية، ويرسم لها الأساقفة المصريين كلما احتاجت إلى ذلك. وكثيراً ما توسط بطريرك الإسكندرية فى فض المنازعات بين الحكام فى ممالك النوبة فى دنقلة ومروى وغيرهما. وظلت مملكة النوبة مسيحية زهاء سبعة قرون، ولم يبدأ انتشار الإسلام فيها إلا منذ عصر الناصر محمد بن قلاوون فى أوائل القرن الرابع عشر الميلادى، وذلك بعد حملات تأديبية متعددة لملوكها الذين دبت بينهم الخلافات الحادة.

وتأتى أخيراً علاقات مصر مع مملكة الحبشة عن طريق العلاقة القوية بين الكنيسة الحبشية والكنيسة المرقسية فى الإسكندرية، منذ انتشار المسيحية فى الحبشة فى القرن الرابع الميلادى بفضل رجال الكنيسة المصرية، ومنذ أن أقر مجمع نيقيا الكنسى تبعية كنيسة اكسيوم لبطركية الإسكندرية.

وقد جرت التقاليد بأن يقوم بطرك الإسكندرية برسم مطران لكنيسة الحبشة من بين رهبان مصر. وكان يتم ذلك فى العادة بأن يرسل ملك الحبشة رسالة إلى سلطان مصر، وأخرى إلى بطرك الإسكندرية مع ما يصحب الرسالتين من هدايا وأموال لكل منهما. وقد كانت لبطرك الإسكندرية مكانة رفيعة سامية فى نفوس الأحباش، وظلت متمسكة بأبوته الروحية، برغم محاولات دول أجنبية لتغيير تبعية كنيسة الحبشة إلى غيرها من الكنائس. كذلك كان لمطران مصر فى الحبشة دور سياسى فى مساندة «الحطى» ملك الحبشة فى إقرار سلطانه فى البلاد.

وقد تعرضت هذه العلاقة فى بعض الفترات إلى نوع من التوتر؛ نتيجة للتأخير فى رسامة المطران وإرساله إلى بلاد الحبشة، مما دعا ملوكها إلى التهديد بقطع مياه النيل. واستمرت العلاقات الكنسية بين مصر وبلاد الحبشة على نمط من

التقاليد المرعية فى رسامة المطران، وفى رعاية طائفة الأحباش فى بيت المقدس، وفى تيسير مسيرة الحجاج المسيحيين إليه حتى عام ١٩٢٩.

وفى تلك السنة أصدر البابا يوانس بطريرك الإسكندرية قراراً بتعيين أساقفة من الإثيوبيين استجابة لمطالب إثيوبيا، وفى توجهاتها للاستقلال الوطنى والدينى. بيد أن قضية المطالبة باستقلال الكنيسة الإثيوبية لم تنته فصولها إلا عام ١٩٥٩، عندما تم الاتفاق بين الكنيستين على جعل رئيس الأساقفة الإثيوبى بمرتبة بطريرك، وتتويج البابا كيرلس السادس للأنبا باسيليوس الإثيوبى بطريركا جاثليقيا على كنيسة بلاده. وقد تم ذلك فى حفل مهيب بحضور الإمبراطور هيلاسلاسى بالكاتدرائية المرقسية فى القاهرة.

والخلاصة أن فترة العصور الوسطى فى مصر ـ مع ما اضطربت به من أحداث سياسية وحركة حضارية عمرانية ـ لا يمكن أن ندمغها بما يشيع من اعتبار تلك الفترة حقبة ظلام وإظلام بمجملها. وليس من الموضوعية التاريخية إسقاط أحكام عصر أو عصور لاحقة على عصر سابق إلا من قبيل التبيان لخصوصيات تلك المرحلة السابقة والمتغيرات التى تفاعلت معها وبها، ومن ثم ينبغى التمييز بين هذا الموقف وموقف نقدى آخر يسعى إلى تحديد المدى فى حركة التاريخ الإنسانى أو القومى، من حيث تطوره فى صناعة قيمه ومؤسساته وعلاقاته.

وبالنسبة لهذه الفترة موضوع البحث فى تاريخ مصر الوسيط ـ خاصة فى العصر المملوكى وعلاقته بالدول الإفريقية ـ يمكن تسجيل الملاحظة التالية، وهى:

التشابك المتعدد بين السلطة الزمنية متمثلة فى حكم السلاطين والملوك من جانب، وبين السلطة الدينية متمثلة فى سلطة الخلافة الإسلامية فى العالم الإسلامى من جانب آخر. ومن خلال هذا التشابك استند المستأثرون بالحكم إلى ظهير الخلافة وهيبتها لاكتساب الشرعية لسلطتهم وأحقيتها بالاستمرار.

أما بعد:

فإنى أود فى خاتمة هذه المقدمة أن أسجل اعتزازى بنشر هذه الرسالة، التى

تقدمت بها لنيل درجة الماجستير فى التاريخ من جامعة الملك فؤاد الأول سابقًا (جامعة القاهرة حاليًا) عام ١٩٤٥ . وهى إلى جانب أنها كانت باكورة أعمالى فى البحث العلمى، فإنى ـ فيما أعلم ـ لم أر دراسات مماثلة فى هذا الموضوع الذى يكشف عن علاقات مصر بالدول الإفريقية فى تلك الحقبة من التاريخ.

وهى بعد هذا وفوق هذا أنشرها رمزًا للوفاء والتقدير نحو الأستاذ الجليل الذى أشرف على هذه الرسالة، وخط بقلمه فى كل صفحة من صفحاتها ـ تصحيحًا وتعديلاً وتساؤلاً ـ وذلكم هو الدكتور محمد مصطفى زيادة الذى أخصب تاريخ مصر الوسيط. ومن بين إسهاماته المتعددة تحقيقه ونشره لكتابى تقى الدين المقريزى (السلوك لمعرفة دول الملوك، وإغاثة الأمة بكشف الغمة). وله الفضل ـ كل الفضل ـ فيما أكسبنى من مثابرة وتدقيق وإحكام فى الكتابة فى أى بحث علمى.

وأعتبر نشر هذه الرسالة أيضًا آية تقدير وإجلال للأستاذين اللذين اشتركا فى المناقشة العلنية، وهما الأستاذ محمد شفيق غربال، والدكتور حسن إبراهيم حسن، الأستاذان بالجامعة.

ولهؤلاء جميعًا ممن يعتبرون مؤسسى المدرسة التاريخية العلمية فى مصر جزيل الثواب على عطائهم الوفير، وإسهامهم الثر فى خدمة الدراسات التاريخية فى مصر الإسلامية وتاريخها الحديث.

د. حامد عمار